E/CN.7/2011/6-E/CN.15/2011/6

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الرابعة والخمسون
فيينا، ٢١-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١
البندان ٣ و٦ (أ) و(ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدّرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية: خفض الطلب على المخدّرات والتدابير ذات الصلة؛ مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي تعزيزاً للتعاون الدولي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة العشرون
فيينا، ١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة والميزانية والإدارة الاستراتيجية

دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المدير التنفيذي

ملخّص

في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برامج إقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا، وأمريكا الوسطى والكاريبي، وجنوب شرق أوروبا، وغرب أفريقيا، والدول العربية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١١،

* E/CN.7/2011/1.

** E/CN.15/2011/1.

150211 V.10-58834 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

سيتبع ذلك وضع برامج إقليمية لأفغانستان والبلدان المجاورة وللجنوب الأفريقي. ويقدِّم هذا التقرير تحديثاً للمعلومات عن تنفيذ البرامج، بما في ذلك التحدّيات المواجهة والتوصيات. وقد أُعدَّ التقرير عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١٠ و٢١/٢٠١٠ وقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٥. والأبواب الخاصة بشرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، وأفغانستان والبلدان المجاورة، وأمريكا الوسطى والكاريبي، تتضمّن أيضا الإبلاغ عملاً بقرارات لجنة المخدرات ٣/٥٢ و٤/٥٢ و٥/٥٣ و١٤/٥٣.

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدّمة ٤
تأثير نهج البرامج المتكاملة في البرنامج الميداني ٤
ثانياً- البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٥
ألف- البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ ٥
باء- البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا ٧
جيم- البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا ١١
دال- البرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاريبي ١٤
هاء- البرنامج الإقليمي للدول العربية ١٨
واو- البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا ١٩
زاي- البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة ٢٣
حاء- البرنامج الإقليمي للجنوب الأفريقي ٢٦
ثالثاً- الطريق إلى الأمام والدروس المستفادة وضمان الاستدامة ٢٧
التحدّيات ٢٨

أولاً- مقدّمة

١- في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أُحرز تقدُّم كبير في وضع البرامج الإقليمية المتكاملة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا، وأمريكا الوسطى والكاريبي، وجنوب شرق أوروبا، وغرب أفريقيا، والدول العربية. وسيُطلق في عام ٢٠١١ برنامج لأفغانستان والدول المجاورة وبرنامج للجنوب الأفريقي.

٢- وتجسِّد البرامجُ الإقليمية الطبيعةَ المتنوِّعة والمترابطة لأعمال المكتب على الصعيد الميداني، وهي تزيد من قيمتها المضافة في معالجة التحدّيات العابرة للحدود. ويهدف نهجها إلى ضمان ما يلي: (أ) الملكية الكاملة من جانب البلدان الشريكة، من خلال التوافق مع السياسات والأولويات الإقليمية والوطنية؛ (ب) وجود إطار متكامل لنقل الخبرات؛ (ج) الانتقال من النهج القائم على المشاريع إلى نهج البرامج؛ و(د) التعاون الوثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة والشركاء المتعدّدي الأطراف. وفي إطار البرامج الإقليمية، تم أيضا وضع العديد من البرامج القُطرية المتكاملة الشاملة.

تأثير نهج البرامج المتكاملة في البرنامج الميداني

٣- تزايد النطاق الجغرافي لأعمال لمكتب ومحفظة برامجه تزايدا كبيرا خلال السنة الماضية، انعكاسا للتقدّم المحرز في إرساء البرامج الإقليمية والقُطرية باعتبارها وسيلة أداء المكتب في الميدان.

٤- وللمكتب اليوم وجودٌ في أكثر من ٦٠ بلدا. ومن حيث التغطية الجغرافية، تمتد أنشطته إلى أكثر من ١٥٠ بلدا، وقد توسَّع أيضا وجودُه في الدول الخارجة من الصراعات. والمكاتب الإقليمية مسؤولة عن البرامج الميدانية في جميع أنحاء منطقة معيّنة، وتشكّل البنية التحتية الأساسية لشبكته الميدانية، إلى جانب 'مكاتب البرامج' التابعة لأيِّ مكتب إقليمي. والمكاتب القُطرية مسؤولة عن البرنامج الميداني للمكتب في بلدان محدّدة. ويضطلع بالأعمال التي تتعلق بمواضيع محدّدة مستشارو المكتب، التابعون للمكتب الإقليمي أو القُطري في موقعهم. ويتيح الوجود الميداني للمكتب أن يقيم شراكة أكثر فعالية مع الدول الأعضاء في جمع المعلومات وتحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات والاستجابات البرنامجية.

الشكل الأول

المخصَّص السنوي الإجمالي بحسب المنطقة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

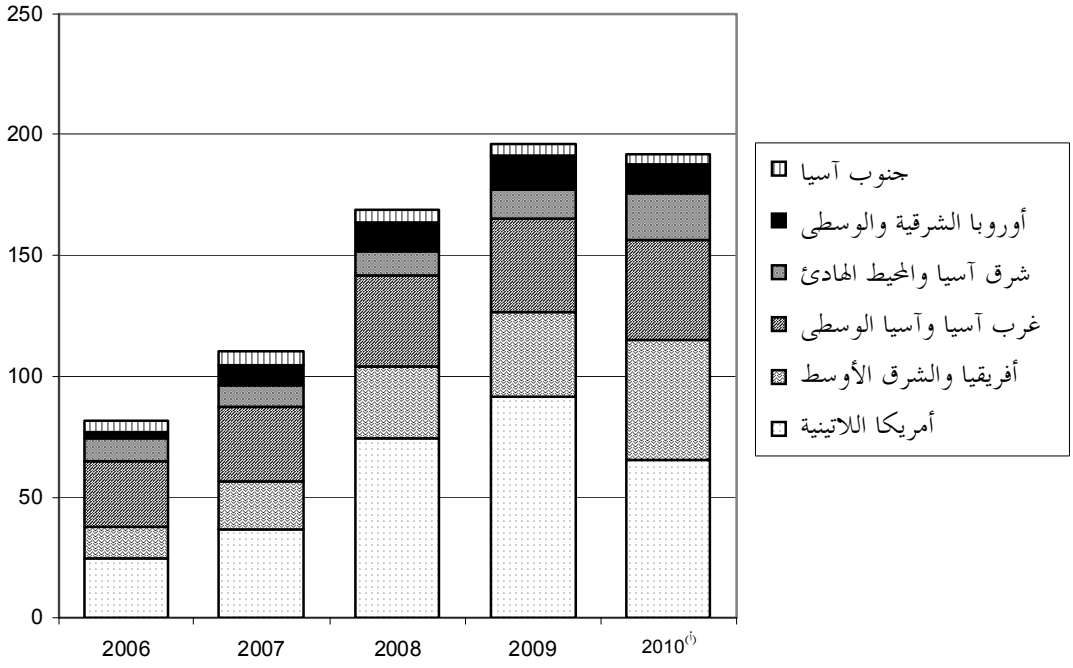

(أ) الأرقام حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ثانياً- البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥- يقدِّم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدّم الذي أحرزه كل برنامج إقليمي. ويرد في الباب ثالثا أدناه موجز للحالة الراهنة لتمويل البرامج الإقليمية.

ألف- البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٦- بدأ البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ رسمياً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بعد عرضه على الحكومات الشريكة والجهات المانحة والشركاء في التنفيذ في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٧- والبرنامج الإقليمي مواءم مع الأولويات الإقليمية أو دون الإقليمية، إذ ينسّق المكتب أعماله عن كثب مع الآليات والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في منطقة الميكونغ دون الإقليمية الكبرى، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وعمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة، ومذكرة التفاهم بشأن تعزيز التعاون بين المكتب والآسيان، وكذلك أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وعلى وجه الخصوص، يشارك المكتب مشاركة نشطة في مواءمة البرنامج الإقليمي مع أولويات اجتماع كبار المسؤولين بشأن الجريمة عبر الوطنية التابع للآسيان. وعلى الصعيد المحلي، يساعد المكتب البلدان، كإندونيسيا مثلا، بناءً على طلبها، من خلال وضع البرامج الوطنية.

٢- التقدّم المحرز في التنفيذ

٨- يجمع البرنامج الإقليمي بين التدخلات على المستوى المعياري والمساعدة التقنية على المستوى التشغيلي. ولبعض مكوّنات البرنامج بُعد إقليمي يركّز على التعاون الدولي، في حين تهدف مكوّنات أخرى إلى تعزيز فعالية السلطات الوطنية. ويجري حاليا معظم الأنشطة المندرجة في البرنامج الإقليمي في إندونيسيا وبالاو وتايلند وتونغا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

٩- وفي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ أبلغ البرنامج الإقليمي عن الإنجازات التي تحقّقت في مجالات الاتجار غير المشروع والتهريب، والحوكمة، والعدالة الجنائية، وخفض الطلب على المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وسبل المعيشة المستدامة. وعلى سبيل المثال، دعم المكتب إنشاء مكاتب اتصال حدودية إضافية في المنطقة وتوسيع نطاق ولاية تلك المكاتب في تايلند وكمبوديا لتشمل تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والجرائم الاقتصادية. ونُفِّذت بنجاح عدة تدابير لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب موظفي إنفاذ القوانين والمدَّعين العامين والقضاة ودعم المؤسسات المنخرطة في مكافحة الفساد (تايلند) وغسل الأموال والإرهاب (فييت نام، وجزر المحيط الهادئ). وعزَّز البرنامج الإقليمي آليات تبادل المعلومات بشأن اتجاهات المخدرات (برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات)، كما عزَّز التعاون الإقليمي بين القضاة والمدَّعين العامين وفي مجالي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وحسَّن البرنامج أيضا خدمات العلاج من إدمان المخدرات في فييت نام وكمبوديا وميانمار (الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج المرتهنين بالمخدرات وإعادة تأهيلهم (تريت نت) - المرحلة الثانية)، واستَحدث فرصا جديدة لكسب العيش للمجتمعات المحلية التي تنتج الأفيون في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٣- الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة

١٠- المكتب عضو نشط في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ وفي فريق دعم الأقران المتصل بها، ويشارك في رصد آلية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى الصعيد القُطري، يشارك المكتب مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في معالجة جوانب محددة من البرنامج الإقليمي. وتشمل الأمثلة الحالية وضع اقتراح مشترك من فريق الأمم المتحدة القُطري بشأن برنامج للعلاج من الارتهان بالمخدرات في المجتمع المحلي. وفي فييت نام، يشارك المكتب مشاركة نشطة في إعداد وتنفيذ "البرنامج القُطري الواحد" الجديد للأمم المتحدة.

٤- التمويل

١١- كانت القيمة الإجمالية للبرنامج الإقليمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ تبلغ ٩١ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكان قد سبق حشد ما يقرب من ٣٢ في المائة منها.

١٢- وخفَّضت التعديلات المدخلة على الميزانية البرنامجية بعض المكوِّنات المفرطة الطموح، واستبعدت مكوّنات أخرى كان من غير المرجح أن تحشد الموارد، وحوَّلت بعض الأنشطة إلى ما بعد عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تبلغ الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ حاليا ١١٦ مليون دولار. وتبلغ الموارد التي تم إنفاقها و/أو جمعها و/أو التعهّد بها ٦٧ مليون دولار، تمثّل ٥٨ في المائة من الميزانية. ومن الجهات المانحة للبرنامج الإقليمي أستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسويد، وسويسرا، والصين، وفييت نام، وكمبوديا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وتحالف الخمير للمنظمات غير الحكومية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وهو منظمة غير حكومية.

باء- البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا

١- وضع البرنامج وإطلاقه

١٣- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أقرت حكومات بلدان شرق أفريقيا البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في مؤتمر وزاري إقليمي عقد في نيروبي. وجاء المؤتمر عقب مشاورة خبراء إقليمية نظّمها المكتب بالتعاون مع حكومة كينيا في شباط/فبراير ٢٠٠٩ حول مضمون مشروع البرنامج وحضرها مشاركون من جميع بلدان المنطقة. ومكّنت

المشاورة البلدان من تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات ووضع أساس البرنامج ونوع المساعدة التي يقدّمها المكتب ونطاقها. وقد واصلت التحدّيات الموجودة في المنطقة تطوّرها، وعلى الأخص فيما يتعلق بتطوّر القرصنة البحرية، ويسعى المكتب إلى ضمان أن تواصل أنشطة برامجه تلبية أكثر احتياجات الدول الأعضاء إلحاحا.

٢- التقدّم المحرز في التنفيذ

١٤- وسَّع المكتب نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى المنطقة. وقد أنشئ فريق خبراء أساسي في المكتب الإقليمي التابع للمكتب في نيروبي، يتناول البرامج الفرعية الثلاثة المبيّنة أدناه. ويجري أيضا وضع برنامج وطني متكامل في كل من إثيوبيا والصومال.

البرنامج الفرعي الأول- مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب

١٥- في عام ٢٠٠٩ أطلق المكتب مبادرة إقليمية رئيسية لمكافحة القرصنة البحرية في المحيط الهندي. ويساعد المكتب كينيا وسيشيل في الملاحقة القضائية للقراصنة، وقد مدَّد أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لتشمل الصومال، مع التركيز على إصلاح السجون والقوانين وتدريب أعضاء النيابة العامة. وفي حين ينصبُّ التركيز على تحسين القدرة على الاضطلاع بمحاكمات مرتكبي القرصنة فإنَّ الاستثمارات في مجال التدريب، وتحديث البنية التحتية للمحاكم والسجون، والعمل على تحسين الممارسات، تعود بالفائدة أيضا على نظام العدالة الجنائية في مجمله.

١٦- ومنذ عام ٢٠١٠ يساعد المكتب حكومة بوروندي في مجال بناء قدرات مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه. وثمة مبادرة مشتركة بين المكتب والمنظمة الدولية للهجرة على وشك أن تبدأ في رواندا. وبالتنسيق مع منظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا، يعمل المكتب على إقامة وحدات معنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بدءا من عقد حلقة عمل إقليمية أولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٧- وبتوجيه ومشورة قانونية ومساعدة تقنية من المكتب، راجعت كينيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ تشريعات حماية الشهود، وأنشأت وكالة مستقلة لحماية الشهود. ويجري وضع برامج مساعدة تقنية في مجال حماية الشهود لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك في حالة الأولى بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة إصلاح القوانين في أوغندا، في حين أنَّ من المقرّر إجراء تقييم بشأن موريشيوس في الربع الأول من عام ٢٠١١.

١٨- ويدعم المكتب سلطات إنفاذ القوانين في إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٧ في مجال تحسين أساليب حظر المخدرات والتحقيق. وأدى تحسين التعاون بين سلطات الجمارك والشرطة والهجرة إلى ازدياد المضبوطات في مطار أديس أبابا الدولي. واستنادا إلى نجاح المشروع الخاص بالمطار، قامت السلطات بتدريب العاملين في خدمات نقل البريد وموظفي مكاتب البريد، وأدى ذلك إلى المزيد من المضبوطات. وتشير بيانات المضبوطات إلى أنَّ عدد المحاولات المحبطة لتهريب الكوكايين يفوق الآن عدد المحاولات المحبطة لتهريب الهيروين. وقد أثارت زيادة زراعة القنب ومضبوطاته القلق لدى السلطات الإثيوبية. وسيجري المكتب تقييما سريعا لتحديد حجم المشكلة ونطاقها.

١٩- ونظَّم المكتب عدّة أحداث لبناء القدرات في مجال التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله وغسل الأموال المتصل به لمسؤولين من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي ورواندا وكينيا. كما قدَّم المكتب المشورة إلى أوغندا وجيبوتي وكينيا بشأن التعديلات التشريعية. ويتشاور المكتب مع أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا والمنظمات الشريكة دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، وجماعة شرق أفريقيا، بهدف وضع برامج لتحسين التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

البرنامج الفرعي الثاني- مكافحة الفساد وتعزيز العدالة والنزاهة

٢٠- وضع المكتب برنامجا للإصلاح لكينيا من أجل التصدّي للتحدّيات التي يواجهها قطاع العدالة الجنائية، بما يلي: (أ) مساعدة الحكومة على تنفيذ دستور عام ٢٠١٠ وعلى تفعيل الاستراتيجيات وأولويات السياسات و(ب) دعم الأهداف الطويلة الأجل لتنمية القدرات المؤسسية. ودعم المكتب فريق العمل الوطني الكيني المعني بإصلاح الشرطة في وضع تقرير استندت إليه لجنة تنفيذ إصلاح الشرطة الكينية في طلب مشورة فنية من المكتب لمراجعة التشريعات المتعلقة بإصلاح الشرطة ووضع برنامج لتنفيذها.

٢١- ويساعد المكتب الحكومة الكينية على إصلاح شرطتها وضمان الكفاءة في إنفاذ القوانين على أساس النزاهة وسيادة القانون، من خلال تقديم مشورة الخبراء. ويدعو برنامج الحكومة المقترح إلى وضع نظام لإدارة الأداء، وتعزيز مساءلة الشرطة ونزاهتها، واستحداث مدونات لقواعد السلوك، وتعزيز المهارات والمعارف المهنية.

٢٢- ويقدّم المكتب حاليا، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الألمانية للتعاون التقني، المساعدة لفرقة العمل الكينية المعنية بتنفيذ قانون الجرائم الجنسية. ويُعتزم أيضا

إنشاء مراكز لضحايا العنف القائم على نوع الجنس في كينيا، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا.

٢٣- وبعد نشر تقييم شامل في عام ٢٠١٠، دعم المكتب إصلاح السجون في أوغندا، وتدريب كبار موظفي السجون، وتقديم المشورة القانونية بشأن مراجعة اللوائح وفقا للقانون الأوغندي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها. ويعتزم المكتب القيام في عام ٢٠١١ بأعمال بشأن بدائل السجن في بلدان مختارة في المنطقة.

البرنامج الفرعي الثالث- تحسين الصحة والتنمية البشرية

٢٤- واصل المكتب برنامجه الخاص ببناء القدرات من أجل تحسين خدمات العلاج من الارتهان بالمخدرات على الصعيد العالمي. وشاركت إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وكينيا ومدغشقر في مشروع الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم (تريت نت) لتدريب المدربين. وتتلقى البلدان الآن منحا لنشر التدريب الوطني وتحسين خدمات العلاج والرعاية.

٢٥- وفي مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن وفي بيئات السجون، قدَّم المكتب التدريب والمشورة لجهات شريكة حكومية وغير حكومية. ونتيجة لذلك، اكتسب مقدِّمو الخدمات في جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وكينيا ومدغشقر وموريشيوس المهارات اللازمة لأعمال التوعية. وفضلا عن ذلك، يتلقّى السجناء الآن في العديد من البلدان خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقد أسهم دعم المكتب للبحث والتحليل في تحسين فهم ديناميات فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن ونزلاء السجون

٣- الشراكة مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

٢٦- شارك المكتب مشاركة نشطة في فريقي الأمم المتحدة القُطريين للصومال ولكينيا وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كينيا. وفي كينيا، اختار فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز المكتب لقيادة الأعمال المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به لأكثر الفئات السكانية تعرّضا لخطر الإصابة به. ويتشارك المكتب أيضا مع الفريق المشترك المعني بالأيدز في سيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وفريق الدعم الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

٤- التمويل

٢٧- بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كان التمويل المقدّم من المانحين إلى البرنامج الإقليمي قد بلغ نحو ٢٠.٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، مقارنة بالميزانية الإجمالية البالغة ٤١.٢ مليون دولار (٢٠٠٩-٢٠١٢).

جيم- البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٢٨- وُضع البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا خلال عام ٢٠٠٨ مع البلدان الشريكة، بغية الاستجابة بطريقة منسقة للتهديدات المتطوّرة في المنطقة.

٢٩- والمجالات ذات الأولوية للبرنامج الإقليمي، كما حدّدتها الحكومات الشريكة في بلدان جنوب شرق أوروبا، هي الجريمة المنظمة والإرهاب؛ والعدالة والنزاهة؛ والوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ورعايتهم. ويهدف البرنامج إلى تقديم المساعدة التقنية للوكالات والسلطات الوطنية من أجل التصدي للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ومكافحة الفساد وتحسين نظم العدالة، والوقاية من الارتهان المخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين بهما.

٣٠- ويولي البرنامج اهتماما خاصا لتحسين التعاون الإقليمي وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الدولية ذات الصلة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وقع ممثلو البلدان الشريكة، خلال المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى الذي عقد في بلغراد، على بيان مشترك يقرّ البرنامج الإقليمي.

٢- التقدّم المحرز في التنفيذ

البرنامج الفرعي الأول- الجريمة المنظمة والإرهاب، والمساعدة التشريعية وبناء القدرات

٣١- اضطلع البرنامج الفرعي الأول بالأنشطة التالية: مراجعة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وتحسين المهارات المهنية والفعالية التنفيذية للسلطات القضائية وسلطات النيابة العامة وسلطات إنفاذ القوانين؛ وتعزيز معارف مؤسسات العدالة والشؤون الداخلية فيما يتعلق بالامتثال للتشريعات والمعايير والممارسات الفضلى الدولية والخاصة بالاتحاد والأوروبي.

٣٢- وفي مجالي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تركز العمل على تعزيز المعارف واعتماد أطر قانونية مناسبة، وخصوصا فيما يتعلق بتسهيل التحقيقات المشتركة ومقبولية الأدلة؛ ووضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية للتعاون الدولي، وتعزيز التعاون من خلال عقد اجتماعات إقليمية منتظمة وتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة، وتوفير التدريب للممارسين في مجال العدالة الجنائية.

٣٣- وفي ميدان تحليل الاستخبارات الجنائية والتحقيقات المالية، يجري تعزيز التعاون الإقليمي من خلال أحداث إقليمية تقام على فترات قدرها ستة أشهر بغية تعزيز الكفاءة المهنية والتفاهم المتبادل بين الممارسين، وأوفدت بعثات لتقييم القدرات في مجال تحليل الاستخبارات الجنائية وقدرات وكالات إنفاذ القوانين ووحدات الاستخبارات المالية.

٣٤- وفي مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومصادرة الموجودات، قُدمت مساعدة تقنية من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية بشأن الإفشاء، وتضارب المصالح، والإثراء غير المشروع، واسترداد الموجودات، وتيسير إنشاء شبكة إقليمية من المؤسسات لتعزيز التعاون في التحقيقات الجنائية وزيادة استخدام أدوات المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا استرداد الموجودات.

٣٥- وأوفدت بعثات إقليمية لتقييم مراقبة الحاويات، بهدف تعزيز قدرات وكالات مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين في مجال تحديد وتفتيش حاويات البضائع الشديدة الخطر، وتم توفير التدريب والمعدات من أجل تحسين التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود، فضلا عن المهارات المهنية لضباط إنفاذ قوانين حماية الحدود في ألبانيا فيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو، بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والحدود البحرية مع إيطاليا. وأوفدت بعثات تقييم إلى مختبرات الطب الشرعي في بلدان جنوب شرق أوروبا من أجل تحديد الاحتياجات لضمان الامتثال للإجراءات التنفيذية المعيارية، وجرى إطلاع الممارسين على النتائج في حلقة دراسية إقليمية.

البرنامج الفرعي الثاني- العدالة والنزاهة

٣٦- قُدِّم دعم لزيادة استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المساعدة القانونية المتبادلة بغرض استعادة الموجودات في قضايا الفساد، ومن أجل المسح الإقليمي الأول للفساد، الذي أجري بالتعاون مع المعاهد الإحصائية الوطنية. وأجري تقييم للاحتياجات الإقليمية وتحليل لتشريعات قضاء الأحداث ولأوضاع السجون ولحالة تنفيذ بدائل السجن. وتم بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وضع برنامج إقليمي لقضاء الأحداث بهدف

إنشاء وحدات متخصصة للأحداث داخل المحاكم القائمة وسلطات الادعاء العام وإنفاذ القوانين ومن أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ التدابير البديلة غير الاحتجازية والتدابير الاستعاضية.

البرنامج الفرعي الثالث- الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ورعايتهم

٣٧- شملت الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي الثالث ما يلي: التشجيع على استخدام التدريب على الوقاية الفعالة من تعاطي المخدرات، فضلا عن توفير التدريب لموظفي السجون على التعامل مع السجناء الذين يعانون من إدمان المخدرات؛ ووضع نموذج إقليمي لخدمات العلاج المتعدّد التخصّصات من الارتهان المخدرات؛ وتدريب المهنيين على تطبيق الممارسات القائمة على الأدلة (في ألبانيا وصربيا)؛ وتحسين التنسيق بين المؤسسات على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف تبادل أفضل الممارسات.

٣- الشراكة مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

٣٨- ساهم البرنامج الإقليمي في فرق الأمم المتحدة القُطرية في المنطقة، وقام على وجه الخصوص بدور نشط في وضع برنامج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لصربيا والمشاركة في وضع برنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في ألبانيا. وطلب فريق الأمم المتحدة في كوسوفو من المكتب أن يسهم في خطة التنمية المشتركة.

٣٩- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ وقّع المكتب على مذكرة تفاهم مع مجلس التعاون الإقليمي. ومن الشركاء الإقليميين في مجال العدالة الجنائية والجريمة المنظمة عبر الوطنية المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود التابع لمبادرة جنوب شرق أوروبا التعاونية، الذي حصل المكتب على وضع مراقب لديه في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٠- ويتواصل المكتب أيضا مع المنظمات الإقليمية التي تعزز التعاون بين الشرطة وأعضاء النيابة العامة، مثل رابطة رؤساء الشرطة في جنوب شرق أوروبا، والفريق الاستشاري لأعضاء النيابة العامة في جنوب شرق أوروبا، والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد. وتُجري أيضا مشاورات منتظمة مع المنظمة الدولية للهجرة حول القضايا المتصلة بالهجرة والاتجار بالأشخاص. وأنشئت علاقات عمل جيدة مع مجلس أوروبا، الذي هو شريك منفّذ رئيسي.

٤- التمويل

٤١- من المساهمين في البرنامج ألمانيا (٤.٠٨ ملايين دولار)، والسويد (٠٠٠ ١٥٠ دولار) وفرنسا (٨٠٧ ٢٠٥ دولارات)، وكذلك إيرلندا وإيطاليا وبلجيكا والجمهورية التشيكية وسويسرا والنرويج. وتخصّص أموال من الاتحاد الأوروبي سنويا على الصعيد الوطني عن طريق أداة المساعدة قبل الانضمام، التي يتم في إطارها تحديد أولويات المشاريع وفقا لتشريعات الاتحاد الأوروبي. وفي معظم الحالات لا تسمح الإجراءات بقبول طلبات من وكالات الأمم المتحدة.

٤٢- وعلى الرغم من الإطلاق الناجح للبرنامج، لم يُحشد ما يكفي من الأموال للتنفيذ الكامل للأنشطة كما كان متوقّعا. وبالاستفادة من الخبرة المكوّنة والتوجيهات الواردة من البلدان الشريكة، قام المكتب بتبسيط الحافظة الأصلية للبرامج ووضع أولويات للتدابير، مركزا على الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢. وابتداء من عام ٢٠١١، ستتم إدارة البرنامج المبسَّط من المقر مباشرة.

دال- البرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاريبي

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٤٣- جاء البرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى نتيجة لمشاورات متعمقة دعمتها دول المنطقة. وركّز اجتماع خبراء إقليمي عقد في سان خوسيه (٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، بمشاركة سبعة بلدان من أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، على أولويات العمل في أمريكا الوسطى للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

٤٤- واعتمدت الدول السبع الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، والمكسيك، في المؤتمر الوزاري المعقود في ماناغوا في ٢٣ و٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، برنامج دعم خطة العمل واستراتيجية الأمن لأمريكا الوسطى والمكسيك. والمقصود من البرنامج هو تكميل خطة عمل الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى والمكسيك. وأقرّ الإعلان الختامي للاجتماع الوزاري أيضا إنشاء مراكز تميّز في المنطقة.

٤٥- وعرض ممثّلو الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري أيضا أولوياتهم الوطنية، وطلبوا من المكتب توفير خدمات استشارية ومساعدة تقنية على أحدث طراز من أجل تصميم وتنفيذ حلول لمشاكل الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية.

٢- التقدم المحرز في التنفيذ

٤٦- يشكّل ميثاق سانتو دومينغو وآلية ماناغوا مبادرة أقاليمية (لأمريكا الوسطى والكاريبي) تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات في مجال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأهداف المبادرة هي التالية: (أ) تسهيل تنسيق السياسات الإقليمية والوطنية في مجال الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، (ب) تطوير قدرة على تحليل اتجاهات الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، (ج) ضمان تبادل المعلومات بين الشركاء في الآلية واجتناب الازدواجية، (د) المساعدة على تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية الفساد واتفاقيات المخدرات الثلاث، (هـ) تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة.

٤٧- ويعمل المكتب عن كثب، منذ إنشائه، مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية، والوكالة التنفيذية المعنية بالجريمة والأمن، وكذلك مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقد عُقدت اجتماعات أفرقة خبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لأمريكا الوسطى وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ للكاريبي، أسفرت عن توصيات محددة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة. وفي موازاة ذلك، بدأ المكتب نشر شبكة من المحلّلين الاستراتيجيين، تم تعيين ثلاثة منهم في بنما والسلفادور وغواتيمالا. وسيكون من مهامهم الرئيسية التعاون على إعداد تقييم إقليمي لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ونُظمت أحداث تدريبية إقليمية لتسهيل تنفيذ سياسات مكافحة الجريمة المنظمة في السلفادور (الاتجار بالمخدرات وعصابات المخدرات، والوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات) وبنما (التعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية).

البرنامج الفرعي الأول- الجريمة المنظمة

٤٨- في عام ٢٠١٠، تم إطلاق شبكة أمريكا الوسطى للمدعين العامين من أجل دعم تطوير اتصالات وتبادل معلومات منظّم بين المدعين العامين المتخصصين بشأن القضايا المتصلة بالجريمة المنظمة.

٤٩- وتزايدت أنشطة برنامج مراقبة الحاويات في بنما وحقق نتائج قابلة للقياس، بما في ذلك وضع اليد على ٣٧٨ كيلوغراما من الكوكايين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في حاوية تم تحميلها في فالنسيا بإسبانيا، كنتيجة مباشرة للتعاون الدولي، ومصادرة ١٧٧ كيلوغراما من الكوكايين في شباط/فبراير ٢٠١٠ في شحنة منشؤها فنزويلا ومتّجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية عبر برشلونة. وقد شرعت كوستاريكا في عملية الانضمام إلى البرنامج، والمفاوضات جارية مع غواتيمالا ونيكاراغوا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ تم بدعم من بنما إطلاق مركز إقليمي للتميز في مجال الأمن البحري.

٥٠- وأثنى مؤتمر أمريكا الوسطى للوزارات العمومية والجهات الدولية الفاعلة الأخرى على المبادرة الإقليمية للمكتب لمكافحة الاتجار بالأشخاص، باعتبارها نموذجا يحتذى. ومن بين نتائج المبادرة إنشاء فريق من أعضاء النيابة العامة ومسؤولي الشرطة في أمريكا الوسطى لتحسين التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيها. وتم توفير تدريب في مجال الاتجار بالأشخاص لأعضاء النيابة العامة في بنما وغواتيمالا ونيكاراغوا.

البرنامج الفرعي الثاني- الفساد والنزاهة والعدالة الجنائية

٥١- أُطلقت في أمريكا الوسطى في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ مبادرة إقليمية لمكافحة الفساد. ووافقت بنما على تمويل أكاديمية إقليمية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة الفساد، فضلا عن تعيين موجِّه إقليمي لمكافحة الفساد سيقدم خدمات استشارية لحكومات بنما وبلدان المنطقة الأخرى. وقاد المكتب أيضا عملية إنشاء آلية للمساءلة والشفافية في مجال المياه والصرف الصحي في نيكاراغوا، كجزء من مبادرة مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥٢- وفي إطار المكوِّن الخاص بإصلاح السجون، أُطلق في بنما في حزيران/يونيه ٢٠١٠ برنامج لتناول بدائل السجن واكتظاظ السجون، ووافقت الحكومة على أن تموّل من أجله (بمبلغ ١.٢ مليون دولار) التقييم والتوسيع المحتمل للمبادرة التجريبية للتعقب الإلكتروني (السوار الإلكتروني) في البلد. وتم أيضا في عام ٢٠١٠ إكمال تقييم تقني لنظام السجون في السلفادور.

٥٣- ودعم المكتب حكومة بنما في المرحلة الانتقالية الخاصة بتنفيذ نظام اقامي للعدالة الجنائية. ووضع المكتب الصيغة النهائية لبرنامج إعادة إدماج أعضاء العصابات السابقين في المجتمع. وتم تدريب نحو ١٨٠ من الشباب المعرض للخطر وأعضاء العصابات في أنشطة مهنية وأعيد إدماجهم في المجتمع. وفي السلفادور، بدأ المكتب مشروعا مبتكرا بشأن تحويل محطات القطارات المهجورة إلى مراكز إبداعية يستطيع فيها الشباب من خمسة مجتمعات محلية شديدة التأثّر بالجريمة أن يشاركوا في أنشطة ثقافية ويتلقّوا تدريبا مهنيا.

البرنامج الفرعي الثالث- تحسين الصحة والتنمية البشرية

٥٤- في سياق المبادرة الإقليمية لإنشاء شبكة للعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع في أمريكا الوسطى، يهدف المكتب إلى تسهيل التبادل المهني والربط الشبكي بين الممارسين العاملين في مراكز العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل إعادة الإدماج في المجتمع في أمريكا الوسطى. وتم إنشاء "نظام نمائطي للمعلومات عن الإدمان"، وأصبح

نموذجا يحتذى للتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. وتفي قاعدة بيانات النظام بالمتطلبات الوطنية والدولية لتخزين وبثّ المعلومات في مجالات علم الأوبئة والصحة والأسرة والعمل والمسائل القانونية والطب النفسي والسجون والطب الشرعي للمرضى السريريين المصابين بأي نوع من أنواع الإدمان في منطقة أمريكا الوسطى.

٥٥- وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في بيئات السجون، أكملت جميع بلدان أمريكا الوسطى إجراء تقييم لحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في السجون، ونظّمت جمهورية الدومينيكان وغواتيمالا وكوستاريكا مشاورات وطنية لصوغ السياسات الوطنية. وتعمل شبكة أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في السجون مع المكتب أيضا على تنظيم حملة لمنع وقوع أيِّ إصابات جديدة بهذا الفيروس في السجون في أمريكا الوسطى، تبدأ بنهاية عام ٢٠١٠. كما يشارك المستشار الإقليمي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية في مبادرات جديدة للأمم المتحدة بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية واستحداث خدمات مخصصة لمكافحته في السجون في نيكاراغوا وهندوراس، وكذلك بشأن حقوق الإنسان والتنوّع في كوستاريكا.

٣- الشراكة مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

٥٦- يساهم المكتب في فرق الأمم المتحدة القُطرية في أمريكا الوسطى ويشارك في المشاريع الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية في بنما ونيكاراغوا وهندوراس. وفي غواتيمالا، يعمل المكتب أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة على إعداد طلب مشترك يقدم إلى صندوق بناء السلام في عام ٢٠١١. وقام المكتب أيضا بدور نشط في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بنما والسلفادور.

٥٧- وقام المكتب أيضا بدور نشط في المعرض الإقليمي للأمن، الذي نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما، والذي التقى فيه ممثّلون لجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٤- التمويل

٥٨- قُدِّرت القيمة المالية للبرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بمبلغ ٣٤ مليون دولار. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ كان المكتب قد حصل على ٨.٥ ملايين دولار، وينبغي الحصول في وقت قريب على مبلغ إضافي قدره ١.٥ مليون دولار. وفي حين كان وجود المكتب في المنطقة محدودا في الماضي، تمكن في عام ٢٠١٠ من

زيادة بروزه وتعبئة قدر متزايد من الموارد. والجهات المانحة الرئيسية للبرنامج هي إسبانيا وبنما والسويد وفرنسا كندا ولكسمبرغ والولايات المتحدة. وقامت حكومة بنما بدور محوري في توفير مبان حديثة ومجهزة تجهيزا كاملا لمكتب البرنامج الإقليمي ومركز تميّزه الخاص بالأمن البحري، وتؤدّي دورا متزايدا في تمويل المبادرات الوطنية والإقليمية.

هاء- البرنامج الإقليمي للدول العربية

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٥٩- طوال عام ٢٠١٠، عمل المكتب في شراكة مع جامعة الدول العربية والعديد من أعضائها - أي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن - لإعداد برنامج إقليمي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ في الدول العربية، وإعلان سياسي (إعلان القاهرة)، واختصاصات للجنة لتوجيه البرنامج الإقليمي ومتابعته تتولى توفير التوجيه لتعاون المكتب مع الدول العربية.

٦٠- ويتألّف البرنامج الإقليمي من البرامج الفرعية الثلاثة التالية: (أ) مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب؛ (ب) تعزيز النزاهة وبناء العدالة، (ج) الوقاية من تعاطي المخدرات والصحة.

٦١- ووُضعت الصيغة النهائية للبرنامج الإقليمي وإعلان القاهرة والاختصاصات في اجتماع خبراء إقليمي عقد في القاهرة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تحت رعاية جامعة الدول العربية وبالشراكة مع حكومة مصر، بمشاركة خبراء حكوميين من الدول الأخرى في المنطقة. وأقر مجلس جامعة الدول العربية هذه الوثائق الثلاث، وأطلقها الأمين العام للجامعة والمدير التنفيذي للمكتب في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢- التقدم المحرز في التنفيذ

٦٢- يجري إعداد برامج وطنية متكاملة، مع التركيز في البداية على الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن كما طلبت دول المنطقة. وعُقد اجتماع للخبراء الوطنيين في اليمن في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وسينظم حدث مماثل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١ لاستعراض مشاريع البرامج الوطنية ووضعها في صيغتها النهائية بالتشاور مع النظراء الوطنيين المعنيين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجري وضع برنامج أنشطة موسّع لجنوب

السودان، كما يجري استكشاف إمكانية إنشاء برنامج وطني متكامل في لبنان. وسيوضع برنامج وطني متكامل للجماهيرية العربية الليبية، بالبناء على حافظة الأنشطة الموجودة في البلد. وقد توضع برامج قُطرية أخرى، في إطار البرنامج الإقليمي، حسب الحاجة.

٦٣- وتم تأسيس مكتبين دون إقليميين للتنفيذ الفعّال للبرنامج إقليمي، أحدهما لبلدان المغرب العربي، تستضيفه الجماهيرية العربية الليبية، والآخر لدول الخليج، تستضيفه الإمارات العربية المتحدة.

٣- الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة

٦٤- يسهم المكتب في الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ويشارك المكتب حاليا في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة في اليمن ولبنان ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويسعى إلى توسيع مشاركته في المنطقة. وسييسر ذلك البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وسيدعم صوغ استراتيجيات مشتركة لتعزيز سيادة القانون والصحة. ويشارك المكتب مشاركة نشطة في فرق الأمم المتحدة القُطرية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والعدالة الجنائية.

٤- التمويل

٦٥- تبلغ ميزانية البرنامج الإقليمي ١٠٠ مليون دولار، منها ٣٥ مليون دولار تم بالفعل التعهد بها و/أو تحصيلها. ويجري عرض البرنامج والبرامج الوطنية المتكاملة على المانحين على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال حلقات عمل مصمّمة خصيصا للمانحين لضمان الحوار مع الشركاء خلال مراحل صوغ البرنامج وتنفيذه وتقييمه. وينسّق المكتب البرنامج الإقليمي مع الشركاء المعنيين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي. ويجري استكشاف الفرص المتاحة لإبرام اتفاقات لتقاسم التكاليف مع حكومات المنطقة والقطاع الخاص والصناديق الإقليمية والدولية وتوسيع المساهمات المالية المقدّمة منها.

واو- البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٦٦- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أقر رؤساء دول وحكومات غرب أفريقيا خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لمعالجة مشكلة تنامي

الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والإعلان السياسي بشأن منع تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا.

٦٧- وفي الإعلان السياسي، حُثَّ المكتب على تعزيز مساعداته لمفوضية الإيكواس وللدول الأعضاء فيها من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية، التي دُعي فيها المكتب إلى دعم وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات والجريمة.

٦٨- وأُطلق البرنامج الإقليمي، الذي يهدف إلى دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، في جلسة إعلامية رفيعة المستوى بشأن غرب أفريقيا عُقدت في نيويورك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ونظّمها المكتب بالتشارك مع الإيكواس ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في شراكة مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وبحضور ممثّلين عن الشركاء الدوليين والإقليميين والدول الأعضاء.

٢- التقدّم المحرز في التنفيذ

٦٩- يتألّف البرنامج الإقليمي من البرامج الفرعية المواضيعية التالية: (أ) الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والإرهاب؛ (ب) العدالة والنزاهة؛ (ج) الوقاية من تعاطي المخدرات والصحة؛ (د) التوعية والبحوث.

٧٠- ويجري تنفيذ برامج وطنية متكاملة، وُضعت في إطار البرنامج الإقليمي، في الرأس الأخضر وغينيا بيساو ومالي ونيجيريا، ويجري صوغ برامج أخرى أو تم وضعها في صيغتها النهائية، مثل البرامج الخاصة ببوركينا فاسو وتوغو وغانا.

٧١- ويتيح تنفيذ البرامج الوطنية المتكاملة للمكتب توسيع مجموعة خبراته في المنطقة، وقد تزايدت تلك الخبرات مع بدء المبادرات الإقليمية الهادفة في مجالات الطب الشرعي والحظر في المطارات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت لدى المكتب الإقليمي التابع للمكتب خبرة في مجالات إنفاذ القوانين، والاتجار غير المشروع، وغسل الأموال، والطب الشرعي، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، ومكافحة الإرهاب، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ومن المتوقّع أن تزداد مجموعة الخبراء، ولا سيما في إطار الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطة الإيكواس التنفيذية وغيرها من المبادرات المتوقّعة في مجالات العدالة الجنائية وإصلاح السجون والاتجار غير المشروع.

٧٢- ومن عناصر البرنامج الإقليمي مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي ساهمت في إصلاحات القطاع الأمني ومبادرات بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي عام ٢٠١٠ شملت الأنشطة إيفاد بعثات تقييم مشتركة إلى غينيا بيساو وكوت ديفوار، وإقامة وجود للمكتب في سيراليون، والتوقيع على مذكّرة تفاهم مع حكومتي سيراليون وغينيا بيساو لإنشاء وحدة للجريمة عبر الوطنية. وتعمل مبادرة ساحل غرب أفريقيا أيضا على زيادة وتوثيق التعاون مع بعثات الأمم المتحدة المتكاملة في سيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبريا. وستقام قدرات للمكتب في غينيا، بعد تشكيل حكومة جديدة، لدعم إصلاح القطاع الأمني.

٣- الشراكة مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

٧٣- مبادرة ساحل غرب أفريقيا هي برنامج شامل رائد مشترك بين الوكالات، ينفذ بالتشارك بين المكتب وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والإنتربول، يدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية والإعلان السياسي للإيكواس. ويستضيف المكتب في داكار اثنين من موظفي إدارة عمليات حفظ السلام، للمساعدة على تنفيذ المبادرة.

٧٤- ويشارك المكتب في صوغ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستعراضه وتنفيذه في جميع أنحاء غرب أفريقيا، متصرّفا بصفته رئيس الفريق المعني بالبرنامج الفرعي للأمن في الرأس الأخضر وغينيا بيساو.

٧٥- والمكتب الإقليمي التابع للمكتب لغرب أفريقيا ووسطها هو جزء من فريق المديرين الإقليميين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والذي أنشئ في داكار. ويوفر هذا المنتدى القيادة والتوجيه الاستراتيجي والدعم للمنسّقين المقيمين والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة، التي يدعو فيها المكتب إلى إدراج تهديدات المخدرات والتهديدات ذات الصلة بالجريمة في جدول أعمال التنمية بصفتهما قضيتين جامعتين.

٤- التمويل

٧٦- خلال الفترة قيد الاستعراض، قُدِّمت مساهمات مهمة من المانحين لمختلف المبادرات في إطار البرنامج الإقليمي. وما زال الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لمنطقة غرب أفريقيا، التي يدعمها أيضا عدد آخر من المساهمين الوطنيين والإقليميين والدوليين. وتم تأمين تمويل هام

من الولايات المتحدة، وكذلك من البرازيل في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، ومن لجنة بناء السلام لدعم المبادرات في أحوال ما بعد انتهاء الصراع في المنطقة.

٥- تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات

٧٧- يحتوي هذا الباب على معلومات مقدمة عملا بقرار لجنة المخدرات ٤/٥٢.

٧٨- وقد شهد عام ٢٠١٠ عدة أحداث رفيعة المستوى نظمها المكتب أو دعمها وعزّزت الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. ففي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ عُقد مؤتمر وزاري لمبادرة داكار، لحشد الدعم الدولي للجهود التي يبذلها الرأس الأخضر والسنغال غامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وعُقد اجتماع متابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لصوغ مقترحات ملموسة منبثقة من خارطة الطريق التي وضعت في شباط/فبراير.

٧٩- وبرهن التزام فريتاون، وهو نتاج مؤتمر وزاري للبلدان المعنية بمبادرة ساحل غرب أفريقيا عُقد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على الإرادة السياسية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأدت مشاركة شركاء ثنائيين ومتعدّدي الأطراف إلى إعلان تعهّدات بتقديم تبرعات للمبادرة.

٨٠- وأكمل المكتب مشروعا دون إقليمي لاتحاد نهر مانو، شمل إيفاد بعثات تقييم متعمّق مشتركة إلى سيراليون وغينيا بيساو كوت ديفوار وليبريا والمساعدة على تعزيز القدرة التنفيذية لأمانة اتحاد نهر مانو. وأوفدت بعثات تقنية إلى غينيا للتخلّص من الكميات الكبيرة من السلائف الكيميائية التي اكتشفت في عام ٢٠٠٩.

٨١- وللتصدّي للاتجار غير المشروع في الحدود الجوية، بدأ المكتب في تنفيذ مشروع "إقامة اتصالات تشغيلية في الوقت الحقيقي بين مطارات مختارة في غرب أفريقيا". والمشروع هو مبادرة مشتركة من المكتب والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، تدعمها المفوضية الأوروبية، وستنشأ في إطاره فرق عمل مشتركة للحظر في ثمانية مطارات[1] على طرق تهريب المخدرات في غرب أفريقيا، فضلا عن مطار واحد في البرازيل وواحد في المغرب. وستُربط فرق العمل بنظام اتصالات الإنتربول "I-24/7" (النظام العالمي لاتصالات الشرطة

(1) في داكار وباماكو ولاغوس وبرايا وأكرا وكوناكري (موقوف حاليا) وأبيدجان ولومي.

على مدار الساعة وطوال الأسبوع) ونظام اتصالات منظمة الجمارك العالمية "CENcomm" (أداة الاتصالات المأمونة في شبكة الإنفاذ الجمركي).

٨٢- وفي مالي، أُطلق البرنامج الوطني المتكامل في شباط/فبراير ٢٠١٠ وافتُتح مكتب برامج تابع للمكتب.

٨٣- وفي إطار الخطة التنفيذية الوطنية التي وضعها المكتب في غينيا بيساو، أنشئت في الشرطة القضائية وحدة خاصة لمكافحة المخدرات، وتم تحديد سجنين وفقا للمعايير الدولية. وفي إطار الخطة أيضا، بدأت البرازيل دعم إنشاء مركز تدريب لقوات الأمن في بيساو، بالتعاون مع المكتب، لتوفير التدريب على إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني، وعلى المدى الطويل تحويل مركز التدريب إلى مؤسسة تدريب إقليمية للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا.

٨٤- ودأب المكتب على تنبيه المجتمع الدولي إلى خطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وأثرهما العالمي، ولا سيما بمناسبة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في نيويورك وبروكسل وعواصم أوروبية أخرى.

زاي- البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة

١- وضع البرنامج وإطلاقه

٨٥- مبادرة ميثاق باريس هي مثال لنجاح مشاركة المكتب في التعاون الإقليمي والدولي. وتضم المبادرة أكثر من ٥٥ بلدا ومنظمة، تتشاطر الاهتمام بالتصدي للتهديد المتأتي من المواد الأفيونية، وتوفر المبادرة إطارا للتنسيق والتعاون لتحقيق أقصى أثر للأنشطة الميدانية لمكافحة الجريمة والمخدرات من أجل الحد من استهلاك المواد الأفيونية وعلاج الارتهان بها. وسهّلت المبادرة انبثاق 'استراتيجية قوس قزح' في عام ٢٠٠٧ كوسيلة لتنظيم جهود المكتب في المنطقة من خلال وضع أهداف مشتركة. ويمكن ملاحظة تحقيق إنجازات في مجالات من بينها مراقبة السلائف، وإدارة الحدود، والعمليات التي تقودها الاستخبارات، وذلك تحت مظلة المبادرة الثلاثية، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وعمليات المبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار غير المشروع بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسيت).

٨٦- وعرض المكتب المخطط الأولي للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والدول المجاورة في اجتماع مجموعة البلدان الثمانية المعقود في تريستا، الذي أُعرب فيه عن الالتزام بالعمل معا

لمواجهة التحديات التي تمس أفغانستان والمنطقة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الرئيسية وضمان أقصى قدر من الاتساق في أعمال المكتب الإقليمية الجماعية الجارية. ويتضمّن البرنامج أكثر توصيات استراتيجية قوس قزح صلة بولاية المكتب، ويدرجها في برنامج محدد المدة وعملي التوجه وشامل، توجد له آلية واضحة للمراقبة. وعلى صعيد السياسات، ظلت اجتماعات ميثاق باريس الرفيعة المستوى تؤدّي وظيفة منتدى شامل وآلية للتشاور السياسي والمناقشة وتحديد الأولويات في المسائل المتعلقة بالبرنامج.

٨٧- وقد استثمرت الدول الأعضاء موارد كبيرة في التصدي لتهديد المواد الأفيونية والجريمة المنظمة المنبثق من آسيا الوسطى وغرب آسيا. ودعم المكتب تلك الجهود من خلال المساهمة بالخبرات وتسهيل التدابير التقنية، وبالعمل كوسيط محايد بين الشركاء الإقليميين والدوليين.

٨٨- وشدّدت لجنة المخدرات في قرارها ٥/٥٣ على أهمية النهج الإقليمي في التصدي للإنتاج غير المشروع للمخدرات التي منشؤها أفغانستان والاتجار غير المشروع بها. وأكدت أيضا مبدأ المسؤولية المشتركة والجماعية لكل البلدان، بما فيها بلدان المقصد، في مساعدة أفغانستان وأكثر دول العبور المجاورة لأفغانستان تضرّرا. وطلبت اللجنة من المجتمع الدولي، في قرارها ٢/٥٢، تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل مواجهة تدفّق المخدرات غير المشروعة. وقد تم الاعتراف في قرارات مجلس الأمن بمساهمة المكتب ودوره في التنسيق الإقليمي، وأحدثها القرار ١٩١٧ (٢٠١٠)، وكذلك في تقارير الأمين العام عن أفغانستان. وأُشيد بالدعم الذي يقدّمه المكتب للمبادرة الثلاثية (أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية) والمركز الإقليمي للمعلومات و التنسيق في آسيا الوسطى، والجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية بين أفغانستان والمنطقة المحيطة بها، وعملية المبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار غير المشروع بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسيت).

٨٩- وأكّد مؤتمر لندن بشأن أفغانستان (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) الإعراب عما للتعاون الإقليمي من أهمية لمكافحة تجارة المخدرات، ودعا إلى المشاركة والدعم النشطين من جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمع الدولي، وبصفة أكثر تحديدا المكتب. ومهَّد المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان (كابول، تموز/يوليه ٢٠١٠) الطريق أمام عملية كابول، التي تنطوي على تولّي أفغانستان مسؤولية متزايدة في القيادة وبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي، والمكتب في وضع جيد لدعم هذه العملية.

٢- التقدم المحرز في التنفيذ

٩٠- بدأ المكتب في أوائل عام ٢٠١٠ تنفيذ المرحلة التحضيرية للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، التي تهدف إلى وضع برنامج إقليمي مكتمل يتضمّن عقد عدّة اجتماعات وحلقات عمل وأنشطة تدريب، على المستوى التقني، لتعزيز القدرات والتعاون الإقليمي في مجال التعاون القضائي وإنفاذ القوانين وخفض الطلب على المخدرات، فضلا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

٩١- وكجزء من عملية التشاور الرامية إلى وضع وثيقة للبرنامج الإقليمي المتكامل، نُفذت سلسلة من حلقات العمل المواضيعية والإقليمية والبعثات والمناقشات والجلسات الإعلامية مع الدول الأعضاء والمانحين لتكوين فهم مشترك واتفاق على الاحتياجات وسبل معالجة المشاكل المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها على الصعيد الإقليمي. وعُقدت اجتماعات تشاورية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك التعاون القضائي (الأستانة، تموز/يوليه ٢٠١٠)، وإنفاذ القوانين (كابول، تموز/يوليه ٢٠١٠) وخفض الطلب على المخدرات (طهران، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وعقد الاجتماع القضائي الأول للمبادرة الثلاثية في طهران في ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ممهّدا الطريق أمام توثيق التعاون في المسائل الجنائية، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة.

٩٢- ويشمل البرنامج الإقليمي للمكتب لأفغانستان والدول المجاورة (٢٠١١-٢٠١٤) أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان قيرغيزستان كازاخستان. وسيركز البرنامج على الأنشطة العابرة للحدود والأنشطة الإقليمية، ويتألف من البرامج الفرعية التالية: (أ) إدارة الحدود، والتعاون على إنفاذ القوانين في مجال مكافحة المخدرات، والطب الشرعي؛ (ب) التعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية؛ (ج) الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، (د) الاتجاهات وقياس الأثر. وسيوفِّر إطار البرنامج الإقليمي، علاوة على ذلك، منهاج عمل يمكن أن يتم استنادا إليه التخطيط الاستراتيجي للمسؤولية المشتركة بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي وتنفيذها.

٩٣- وقد أُطلق البرنامجان القُطريان لباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، ومن المتوقّع أن يبدأ تنفيذ البرنامج القُطري لأفغانستان في عام ٢٠١١.

٣- الشراكة مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

٩٤- تدخّلات المكتب مواءمة مع الدعم المقدّم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأولويات الوطنية، على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والمكتب جزء من فرق الأمم المتحدة القُطرية ويعمل عن كثب مع عدد من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويهدف البرنامج الإقليمي، من خلال روابطه مع البرامج القُطرية وأنشطة التنفيذ الوثيقة التي يضطلع بها معها، إلى تعزيز الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك، في جملة أمور، من خلال التقيّد بالأولويات التي تحدَّد في البلدان. وسيسعى البرنامج الإقليمي إلى الاتساق وتكوين الروابط مع عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان المتلقية.

٩٥- وسيواصل المكتب العمل عن كثب مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستُسهم في تنفيذ البرنامج الإقليمي منظمات إقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وخطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، والإنتربول، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولا سيما المجلس المشترك بين الناتو وروسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيسعى البرنامج الإقليمي إلى البناء على جهود التدريب الناجحة من خلال توفير التدريب للمسؤولين وزيادة عدد المدرَّبين منهم، ومن خلال تغطية بلدان أخرى في المنطقة. وهناك عدد من الشركاء الثنائيين يؤدي بالفعل دورا حاسم الأهمية في تمويل وتنفيذ تدخلات مكافحة المخدرات في أفغانستان والبلدان المجاورة؛ وثمة عملية تشاورية جارية مع هؤلاء الشركاء لضمان الاتساق بين الجهود وتأمين الدعم للبرنامج.

٤- التمويل

٩٦- تبلغ القيمة الإجمالية لأنشطة المكتب في المنطقة نحو ٢١٥ مليون دولار.

حاء- البرنامج الإقليمي للجنوب الأفريقي

٩٧- من المتوقّع أن يكتمل وضع برنامج إقليمي للجنوب الأفريقي في النصف الأول من عام ٢٠١١. ويسترشد البرنامج بأولويات البلدان المعنية واحتياجاتها، ويهدف إلى تعزيز

سيادة القانون والاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية المتطوّرة التي تطرحها الجريمة والمخدرات والإرهاب في المنطقة.

٩٨- وسيركّز البرنامج الإقليمي على التحديات عبر الوطنية والعابرة للحدود، وسيكون متسقا مع الأولويات الاستراتيجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة والخطة الإرشادية الاستراتيجية للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني، ومكمّلا لتلك الأولويات. ويأمل المكتب أن يبرم مذكّرة تفاهم مع الجماعة في عام ٢٠١١.

٩٩- وبعد تشاور أولي مع أصحاب المصلحة، يركّز البرنامج الإقليمي على ثلاثة مجالات ذات أولوية: (أ) مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب؛ (ب) إصلاح نظام العدالة الجنائية؛ (ج) الوقاية من تعاطي المخدرات والصحة. وتُستكمل هذه المواضيع والمبادئ بأنشطة جامعة في مجال البحوث والدعوة إلى المناصرة.

١٠٠- ويدعم المكتب الأنشطة الجارية في المنطقة مع التركيز على دعم وحماية وتمكين ضحايا الجريمة والعنف، وتدابير إنفاذ القوانين للتصدّي للعنف ضد المرأة، وتحسين تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدّي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وتعزيز قدرات إنفاذ القوانين في مجال مراقبة الحدود، ووضع وتنفيذ تدابير فعالة ومستدامة للتصدّي لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في السجون.

١٠١- وسينظر البرنامج أيضا في وضع برامج وطنية متكاملة إذا طلبت ذلك الدول الأعضاء. ويدعم المكتب حاليا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضع برنامج لسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيفتح مكتبا للبرامج في كينشاسا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثالثاً- الطريق إلى الأمام والدروس المستفادة وضمان الاستدامة

١٠٢- مثّل الجيل الأول من البرامج الإقليمية التي وضعها المكتب ونفّذها فترة انتقالية له. وقد ركّزت هذه البرامج على المفهوم الأساسي المتمثل في تحقيق المرونة والكفاءة والحفاظ عليها في الميدان، وتجنّب تفشي المشاريع، والحفاظ على الاتّساق والتماسك، وتحقيق أقصى قدر من التكامل بين الولايات المسندة.

١٠٣- وعلى أساس التقارير الواردة من الميدان، تم تعلّم الدروس خلال بحث المكتب عن حلول للتنفيذ الفعّال. وتساعد هذه المعلومات المرتدة على تشكيل مستقبل نهج البرامج المتكاملة. وهناك سمات مشتركة معيّنة في تلك التقارير تستحق المزيد من الاهتمام.

التحدّيات

١- دمج عدد كبير من المشاريع والبلدان في إطار جديد

١٠٤- نتجت من اعتماد نهج البرامج المتكاملة تحديات تتعلق بدمج المشاريع القائمة في برامج إقليمية متماسكة. ومن الأمثلة على ذلك منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي يلزم فيها بالضرورة أن تؤخذ في الاعتبار المتطلّبات المحددة لعدد كبير من البلدان والأقاليم الشديدة التنوّع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة والاستجابية للظروف الإقليمية والوطنية المعينة.

١٠٥- وسيساعد صوغ برامج وطنية متكاملة هادفة، مصمّمة خصّيصا لدعم سياسات واحتياجات وأولويات كل بلد على حدة، على معالجة بعض هذه التحدّيات، لأنَّ تلك البرامج ستكون متّسقة مع الإطار الاستراتيجي العام الوارد في البرنامج الإقليمي ذي الصلة.

٢- آليات التمويل وتقارير المانحين

١٠٦- صُمِّمت البرامج المتكاملة بحيث تتيح تقديم التقارير إلى البلدان الشريكة والجهات المانحة على السواء بطريقة شاملة وموجزة، من خلال وسائل من بينها التقارير السردية والمالية المنتظمة. بيد أنه لا يوجد اتفاق حتى الآن على مفهوم التقارير المنسّقة عن البرامج، التي تقدم إلى الجهات المانحة للبرامج. وبدلاً من ذلك، لا تزال التقارير المرحلية توضع لكل جهة مانحة على حدة، فتخلق عبئا ثقيلا على المكاتب الإقليمية في مجال جمع الأموال وإعداد التقارير المصمَّم لكل حالة على حدة.

١٠٧- ويمكن التخفيف من أعباء تعدّد جهود الإبلاغ وجمع الأموال إذا خُصِّصت مساهمات المانحين لبرنامج إقليمي في مجمله، بدلاً من تخصيصها لأنشطة محدّدة، وإذا ركَّز تقديم التقارير إلى المانحين بقدر أكبر على الأثر العام للبرامج بدلا من التركيز على التقدّم المحرز في كل من النواتج والأنشطة على حدة.

١٠٨- ويرد في الشكل الثاني موجز لحالة تمويل البرامج الإقليمية الجارية، يعكس التقدّم الكبير الذي أُحرز على الرغم من المناخ الاقتصادي العالمي. ويستمر جمع الأموال في جميع مراحل دورة حياة كل برنامج.

الشكل الثاني

حالة تمويل البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

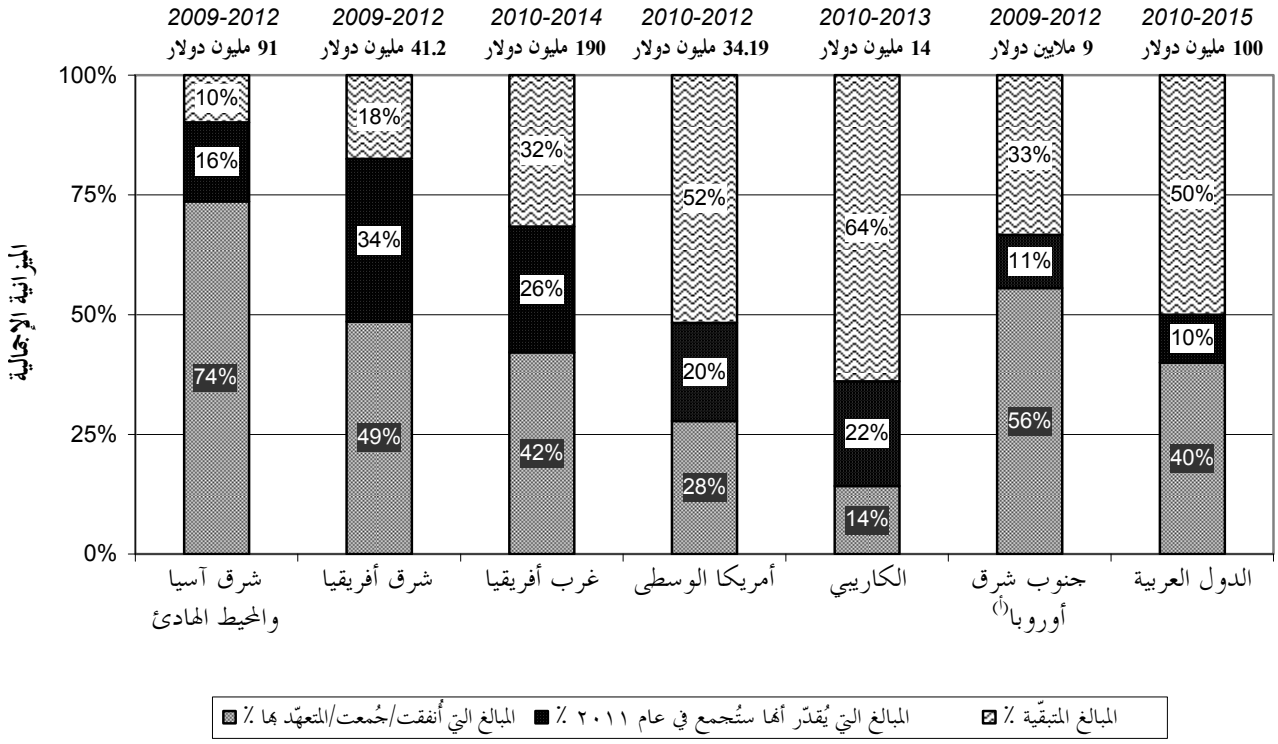

(أ) أُعيد النظر في البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا وخُفِّض حجمه في عام ٢٠١٠.

٣- دعم النظم الإدارية والمالية

١٠٩- لم يتم بعد تكييف البنية التحتية الحالية للدعم الإداري للمكتب تكييفاً كاملاً لتلبية متطلبات مسارات التنفيذ الواسعة التي يمليها النهج الإقليمي، لأنَّ الإطار الإداري القائم قد صُمِّم لدعم المشاريع وليس لدعم البرامج المتعدّدة الأبعاد.

١١٠- ويقوم فريق عمل داخلي بدعم المكاتب الإقليمية والقُطرية في تحولها خلال هذه الفترة المؤقتة، وسيستمر تقديم الدعم المخصص. ويجري في الوقت ذاته تنفيذ تدابير لرفع مستوى النظام الإداري والتنظيمي للبرامج، بغية تحسين تسهيل عمليات التخطيط والرصد وتقديم التقارير في البرامج المتكاملة.